

النمو الاقتصادي

والتبعات الطاقية

تفرضها ضرورات التقيد بالاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية " الجات " واتفاقية تغير المناخ والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحماية البيئة .

وفي هذا الصدد يرى خبراء الاقتصاد أن من أهم إجراءات الإصلاح الاقتصادي إزالة المعوقات أمام تدفق الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية، والتوجه نحو الخصخصة ، وإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتشجيع الاستثمار ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تطبيقها ، وتطوير الأجهزة الإدارية والمؤسسات المصرفية والتوسع في إنشاء التجهيزات والبنى التحتية الأساسية اللازمة لمواكبة المرحلة القادمة في مجالات الإسكان والطرق والمرافق (كهرباء ومياه) والاتصالات والتعليم والصحة وغيرها، والعمل على أن تكون الشفافية عنوان المرحلة القادمة لتطور الاقتصاد الليبي.

في ضوء ما تقدم، وبافتراض حدوث النقلة النوعية المنشودة للاقتصاد الليبي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة (أو حتى متوسطة)، فإن ذلك سيعني بالضرورة نمو متطلبات الاقتصاد الليبي المستقبلية من الطاقة في صورها المختلفة (منتجات نفطية، غاز طبيعي، وكهرباء) وبمعدلات تتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي والديموغرافي المتوقعة.

يرى العديد من خبراء الاقتصاد أن الاقتصاد الليبي سيشهد خلال السنوات القادمة فترة من النمو المتسارع في جميع القطاعات ، وفي واقع الأمر هناك دلائل عدة تشير إلى ذلك . وإذا كان هناك من خلاف حول هذه المسألة فإنه يتعلق بمعدلات النمو المتوقع تحققها، وحجم الاستثمارات المطلوب توظيفها تبعاً لذلك .

ومع ذلك فإن جميع هؤلاء الخبراء على اتفاق بأن حجم الاستثمارات المطلوبة، وفي كل الأحوال، سيكون كبيراً إذ يقدره البعض بحوالي 30 بليون دولار خلال السنوات العشر القادمة فقط، و بأن تحقيق ذلك النمو يتطلب الإسراع في برامج إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من اقتصاد يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط إلى اقتصاد متعدد مصادر الدخل. كما يتطلب تنفيذ إجراءات عاجلة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي ، شأنه في ذلك شأن اقتصادات جميع الدول التي يشكل فيها النفط مصدر الدخل الوحيد أو الرئيسي، مشاكل مثل تدني الإنتاجية، وتضخم الجهاز الإداري ، والبطالة ، وضعف التجهيزات والبنى التحتية الأساسية في العديد من المجالات الاقتصادية ، وغيرها. خصوصاً في ظل بروز ظاهرة العولمة والضغط التي

الاقتصادية غير النفطية) إلى مستويات تقترب من تلك السائدة في بعض الدول الأكثر نمواً وتقدماً، فإنه لا بد وأن يرتفع الطلب على الطاقة إلى مستويات مناظرة لتلك الدول ولا يستبعد أن تتضاعف المؤشرات الطاقية بتضاعف المؤشر الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي منسوباً للفرد على المدى الطويل (عام 2020 مثلاً) ليصل إمداد الطاقة الأولية إلى ما يعادل 700 ألف برميل نפט مكافئ/ يوم (نפט خام + غاز طبيعي)، خصوصاً في غياب سياسات ترشيد الاستهلاك واستغلال الطاقات المتجددة.

عليه، فإن من أهم متطلبات حدوث قفزة نوعية في معدلات النمو للاقتصادي الليبي، بالإضافة إلى ما تم سرده أنفاً من استثمارات وإجراءات اصلاحية، العمل على تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة، وتوفير الاستثمارات اللازمة لزيادة القدرات الإنتاجية لمصادر الطاقة المختلفة سواء بإنشاء قدرات توليد كهرباء جديدة أو/و توسيع ما هو قائم منها، وكذلك تطوير مصافي النفط القائمة (وربما حتى تشييد مصافي جديدة)، وكذلك التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في الأغراض الصناعية وفي توليد الكهرباء وحتى في الأغراض المنزلية والخدمية إذا ما تبثت الجدوى الاقتصادية، من خلال تمديد الشبكة المحلية للغاز الطبيعي لتشمل معظم المناطق الساحلية. وبطبيعة الحال، فإن مما سيساعد في نمو الاقتصاد الليبي دون أدنى شك، تشجيع الاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي وذلك للمساعدة في تمويل المخططات الاقتصادية التنموية من جهة، ولتلبية الاحتياجات المستقبلية من الطاقة من جهة ثانية.

أمين لجنة التحرير

وبالرغم من أن الآراء قد لا تتفق حول مستويات محددة لتوقعات الطلب المستقبلي على الطاقة بسبب الفرضيات الديموغرافية والاقتصادية والطاقية التي يمكن أن تستخدم في مثل هذا النوع من الدراسات، إلا أننا نرى بأن تلك المستويات يمكن تقديرها بشكل عام من العلاقة الوطيدة والمعروفة جيداً بين الطلب على الطاقة والناتج المحلي الإجمالي وذلك بمقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية والطاقية للاقتصاد الليبي بالمؤشرات الاقتصادية والطاقية لبعض الاقتصادات الأكثر تطوراً وتقدماً.

فعلى سبيل المثال، ومن خلال ميزان الطاقة لعام 2003 (البيانات الوطنية للطاقة - الإصدار السادس) نجد بأن متوسط الدخل على أساس الناتج المحلي الإجمالي كان يناهز (3700 دولاراً/فرد) وذلك بالمقارنة مع حوالي (35000 دولاراً/فرد) في حالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، و(25000 دولاراً/فرد) بالنسبة لإيطاليا، و(24000 دولاراً/فرد) كمتوسط لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).

وفي حين أن إمداد الطاقة الأولية (استهلاك الطاقة التجارية) في ليبيا كان حوالي (3000 كجم/فرد) أي ما يعادل حوالي 350 ألف برميل نפט مكافئ/ يوم (نפט خام + غاز طبيعي)، وإنتاج الكهرباء كان حوالي (3235 كيلو وات ساعة/فرد)، نجد أن ذلك كان يناهز (10000 كجم/فرد) و(14000 كيلو وات ساعة/فرد) في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، و(3500 كجم/فرد) و(6000 كيلو وات ساعة/فرد) بالنسبة لإيطاليا، و(6000 كجم/فرد) و(8000 كيلو وات ساعة/فرد) كمتوسط لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).

بناء على ما تقدم، ولكي ينمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي (خصوصاً ما يتعلق منه بالقطاعات